12 October 1999
ARABIC

الجمعية العامة

اللجنة المختصة لوضع اتفاقية لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية
الدورة الخامسة

فيينا ، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
البند ٣ من جدول الأعمال

النظر في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة
عبر الوطنية ، مع تركيز خاص على المواد ٤ و ٤ مكررا و ٧
و ٧ مكررا و ٧ مكررا ثانيا و ١٠ و ١٤ (الفقرات ١٤-٢٢) و ١٥-١٩

الاقتراحات والمساهمات الواردة من الحكومات بشأن مشروع اتفاقية الأمم
المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تقرير الفريق غير الرسمي الذي اجتمع بناء على طلب الرئيس لاستعراض
الاقتراحات البديلة بشأن الفقرة ١ من المادة ١٥ من مشروع اتفاقية المتحدة
لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

١ - استجابة لطلب رئيس اللجنة المختصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر
الوطنية انعقد لاجتماع لفريق غير رسمي لاستعراض الفقرة ١ من المادة ١٥ من مشروع اتفاقية
الأمم المتحدة المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (A/AC.254/4/Rev.4) .

٢ - وترد أدناه اقتراحات الفريق غير الرسمي .

المادة ١٥ : أساليب التحري الخاصة

الفقرة ١

٣ - يقترح الاستعاضة عن نص الفقرة ١ بالنص التالي :

" ١ - على كل دولة طرف أن تعتمد ، في حدود امكانياتها وبموجب الشروط
المنصوص عليها في قانونها الداخلي ، الى اتخاذ ما يلزم من تدابير للسماح باستعمال
أساليب التحري الخاصة على نحو ملائم ، ولاسيما التسليم المراقب ، والمراقبة
الالكترونية أو غيرها من أشكال المراقبة ، والعمليات المستترة (من قبل سلطاتها
المختصة داخل اقليمها) لغرض مكافحة الجريمة المنظمة مكافحة فعالة ."

الحواشي

٤ - يقترح اضافة الحواشي التالية :

"* أشار أحد الوفود الى ضرورة أن يكون الاقتراح مرنا وأن يمكّن الدول من اتخاذ ما يلزم من تدابير من أجل استعمال هذه الأساليب وأن يحثها على تنفيذ هذه التدابير دون الزامها بالقيام بذلك .

"** رأّت بضعة وفود أنه يمكن جعل هذه الصيغة الزامية و/أو أمرية بشكل أكثر .

"*** اقترح أحد الوفود الرجوع الى الاقتراح الأصلي واستبقاء العبارة : "بغرض جمع الأدلة واتخاذ تدابير قانونية ضد الأشخاص الضالعين" ."